رؤية حول كيفية تفعيل دور مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي في عملية التنمية الشاملة للمجتمع.

أ. مونية قارني د .بقعة حميدة
جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2 جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2
mounia.garni@gmail.com baghamida@gmail.com

. الملخص :

يحظى التعليم العالي اليوم أهمية كبرى و محورية في اقتصاديات الدول ، تبدأ هذه الاهمية في التأثير على فلسفة مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي و دورها في تحقيق التنمية الشاملة و الدور الذي تمارسه في الاقتصاد الوطني و تنافسية هذا الاقتصاد على المستوى الدولي، لهذا تزايد الاهتمام بالجامعة و الكفاءات الجامعية من خلال تيسير سبل البحث و الابداع .

سنسعى من خلال هذه الورقة البحثية الى ابراز أهمية و كيفية تفعيل دور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في التنمية الشاملة للمجتمع ،هذا ما سنتعرف عليه بصورة موجزة و مركزة في مبحثين

المبحث الأول :محور العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي و التنمية الشاملة.

المبحث الثاني :معوقات مؤسسات التعليم العالي و واقع البحث العلمي و دوره في التنمية الشاملة .

. الكلمات المفتاحية : مؤسسات التعليم العالي، البحث العلمي، التنمية الشاملة للمجتمع .

Abstract :

The higher education take an importance and central to the economies of countries. This importance begins to influence the philosophy of institutions of higher education and scientific research and its role in achieving comprehensive development and the national economy and competitiveness of this economy at the international level. And university competencies through facilitating research and innovation.

In this paper we will seek to highlight the importance and how to activate the role of institutions of higher education and scientific research in the comprehensive development of society, this is what we will learn briefly and focused in two subjects
The first topic: the axis of the relationship between institutions of higher education and scientific research and comprehensive development.
The second topic: obstacles of higher education institutions and the reality of scientific research and its role in comprehensive development.

Words keys : Institutions of highereducation, scientificresearch, the comprehensivedevelopment of society.

. مقدمة :

يعد التعليم العالي من أهم ركائز اقتصاد و مجتمع المعرفة، حيث تسهم مؤسسات التعليم العالي بدور أساسي في تعظيم القدرة المعرفية للمجتمع بحثا و استخداما وتطبيقا ، من خلال ممارسة وظائفها من تدريس (نشر المعرفة) و بحث علمي (انتاج المعرفة)،و خدمة المجتمع (تطبيق المعرفة) كما أن نجاح هذه المؤسسات يتطلب اعداد الرأس المالي البشري المؤهل للإنتاج و تطوير القدرات الابداعية لهو الرفع من مستوى تأهيله لتلبية حاجات المجتمع من التنمية في جميع المجالات الاجتماعية ، البشرية الاقتصادية والثقافية .

ولا يغيب عن بال أحد الدور الهام الذي تلعبه مؤسسات التعليم العالي في تحريك التنمية و هي تمثل المراكز الأساسية للبحوث العلمية و التطبيقية ، التي بدونها يصعب احداث أي تقدم معرفي أو اقتصادي أو اجتماعي حقيقي، اضافة الى انها تسهم في التنمية الشاملة بما تقدم لمجتمعاتها ممن امكانات و خبرات للتعليم و التدريب المستمر .

ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث المطروح كون التعليم العالي سيظل أساس النهضة، باعتباره ركنا أساسيا من أركان بناء الدولة العصرية من جهة، وكون التنمية لا تستطيع أن تحقق أي خطوة الا اذا توافرت القوى البشرية المؤهلة التي تنتجها هذه المؤسسات .

. المبحث الأول : محور العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي و التنمية الشاملة .

يعتمد نمو المجتمعات الحديثة و استمرارها اعتمادا كليا على التعليم و خصوصا التعليم الجامعي والجامعات و مخرجاتها لان التعليم الجامعي يهدف بالدرجة الأولى إلى التعليم و نقل المعرفة و الثقافة من جيل إلى جيل وذلك هو أساس التنمية ومفهوم التطور بالإضافة إلى الهدف الثاني للجامعة هو البحث العلمي الذي تقوم عليه الاختراعات و الإبداع البشري الفكري و الثقافي و الصناعي والاقتصادي .

لقد أدى تنامي الاهتمام بدور الجامعة في تنمية المجتمعات و تفعيل هذا الدور بالسعي الى ربط الجامعة باحتياجات ومتطلبات التنمية الشاملة و التوظيف التطبيقي للوفاء بحاجات مؤسسات المجتمع وقطاعاته الانتاجية و الخدمية ،فالعلاقة وثيقة بين التعليم الجامعي والتنمية الشاملة ، فالمجتمع الذي يحسن تأهيل أبنائه يوفر الموارد البشرية القادرة على تشغيل و إدارة عناصر التنمية، يساهم في بناء مجتمع قوي سليم، وهو ما سنعمد لبيانه في ثلاثة مطالب :

. المطلب الأول : مدلول التنمية الشاملة.

التنمية الشاملة تصور تنموي شامل يعمد إلى تقوية مختلف المجالات المجتمعية بما فيها الاقتصادية والاجتماعية و البيئية فهي استثمار لكل الموارد من أجل الإنسان .

1. أبعاد التنمية الشاملة :

ا–البعد البشري :

أي العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل مراقبة معدلات النمو السكاني وهو أمر بالغ الأهمية ، لان النمو السريع يحدث ضغوط جادة على الموارد الطبيعية و على قدرة الحكومات على توفير الخدمات ، كما تنطوي التنمية الشاملة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم و الخدمات الصحية و محاربة الفقر. (**طلبة مصطفى،2006 ص 86**)

ب–البعد الاجتماعي :

و هو إحدى ركائز التنمية الشاملة، فالسلوك البشري الاجتماعي هو المحرك لعجلة التنمية بما يحمله من عبارات وقيم ومفاهيم تحرك وتوجه السلوك الاجتماعي إلى العمل والإنتاج، و التي ترفض الفقر والتفاوت البالغ بين الأغنياء والفقراء (المفهوم الأول للعدل الاجتماعي) و تحتاج الإدارة المجتمعية الرشيدة إلى الضبط الاجتماعي، الذي يقاوم لتحقيق العدل الاجتماعي بين أبناء الجيل و يفي باحتياجاتهم المشروعة .

ج–البعد الثقافي :

أي بناء الوطن وتشكيل شخصيته، وغرس القيم الاجتماعية والثقافية،و تمكينه من المساهمة الفعالة في بناء المجتمع و الرقي بالفكر المجتمعي، أي النهوض بالطبقات الاجتماعية التي تحقق التنمية الذاتية للفرد بما يتفق مع مواهبه و رغباته ورفع مستوى تنشئته و بنيته الثقافية والفكرية.

(**القصاص محمد، 2007، ص 14–15**)

د–البعد الاقتصادي :

أي تحسين مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية، لتلبية حاجات المواطنين و زيادة ثقتهم في المجتمع أكثر حرية وعدالة وهذا من خلال خلق فرص العمل ودعم الابتكار وخلق الثروات و تحسين جودة الحياة.

ان نجاح عملية التنمية الشاملة مرتبط بشكل أساسي بالجامعة و التعليم العالي، ودورها في حل جميع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعترض المجتمع وهو ما يستوجب ترقية وتحديث السياسات والبرامج التعليمية وجعلها ملائمة للواقع المعاش .

المطلب الثاني :أهمية التعليم العالي و البحث العلمي في عملية التنمية الشاملة :

يعتبر البحث العلمي بمناهجه و مجالاته و إجراءاته المختلفة أحد الحلقات الضرورية في البناء المجتمعي ، حيث تعتمد عليه الدول اعتمادا كبيرا في حل المشكلات التي تواجهها في مختلف الميادين وذلك إدراكا منها لأهمية و دور البحث العلمي في صناعة التقدم وتحقيق التطور و استمرار يته، فهو بهذا المعنى يشكل الوظيفة الأساسية لمؤسسات التعليم العالي. (**نادية ابراهيم، 2013، ص 63**)

لذلك تعمل مختلف الدول باختلاف أنظمتها السياسية و الاقتصادية لتحقيق التنمية الشاملة على إقامة التوازن من حيث الكم و الكيف بين اليد العاملة و الحاجات الاقتصادية المتنوعة ، مما يبرز أهمية العنصر البشري المؤهل أو الكفاءات الوطنية بصورة خاصة وبمختلف تخصصاتها في تحقيق التنمية والإقلاع الاقتصادي و التغير الجذري لأساليب الإنتاج والبنيان الاجتماعي.

(**عمر محي الدين، 1975، ص 212**)

وتعتبر هجرة الكفاءات إلى العالم الغربي دليلا واقعيا على أهمية التعليم العالي و البحث العلمي لتحقيق التطور و التنمية إذ ان ظاهرة هجرة الكفاءات بصورة خاصة واليد العاملة عموما، ساعدت بشكل مباشر على التفوق العلمي و التكنولوجي في الدول المتقدمة ،لهذا واعتبارا لأهمية البحث العلمي و دوره في تطوير المجتمع و تحقيق التنمية الشاملة ، فقد أصبح من اللازم تطوير و ترقية الأبحاث العلمية من حيث النوعية و الجودة ، طالما أن المعهود هو أن يقدم للبحث العلمي، إضافة نوعية وأن يكون جديدا أو تجديدا في مجاله من خلال عمق التحليل و النقد.

(ساجي شرفي، 2008)

المطلب الثالث :علاقة مؤسسات التعليم العالي بالمجتمع :

تعد العلاقة بين الجامعة و المجتمع علاقة عضوية لها أبعاد كثيرة، تقوي وتشتد في بعض الأحيان وتضعف في أحيان اخرى وهي في كلتا الحالتين تتأثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشر بالفلسفات التي تقوم عليها هذه النظم ، حيث أن كل تغيير يطرأ على المجتمع ، أنما يعكس على الجامعة ، كما أن كل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع الذي نعيش فيه .

فارتباط الجامعة بمجتمعها يعطيها شرعيتها ويبرر وجودها،فليس هناك أخطر من أن تنفصل الجامعة عن مجتمعها و تنحصر داخل جدرانها تنقل المعرفة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياه الحياتية. **(جمال الدين، نادية ،1983ص75)**

وهنا يبرز دور الجامعة كأهم المؤسسات المؤثرة و الفعالة في تنمية المجتمع، ومن ثم فالحديث عن التنمية في غيبة دور فاعل للجامعة يصبح حديثا نافصا لان العلاقة الجامعة والتنمية تستمد جذورها من روافد عدة يتمركز أولها حول الإنسان كجوهر

لمفهوم و عملية التنمية الشاملة باعتباره رأس المال المعرفي والبشري للعملية التنموية و كونه وسيلة التنمية و غايتها والرافد الثاني يتمثل بدوره في إنتاج ونقل المعرفة وتطويرها و الاحتفاظ بها والإبداع وتفسير الظواهر، بما يتجاوز التبريرات البسيطة و الاتصال الفعال باعتباره جوهر و لب العمل الجامعي .

أما ثالث الروافد فيتعلق بالالتزام القيمي للجامعة و مسؤوليتها الفعلية و الواجبة في أداء وظيفتها ثلاثية الأبعاد، في التعليم والبحث العلمي و خدمة المجتمع، وبصورة متكاملة تسهم مجتمعه في بناء الوطن و المواطن لنتجاوز بذلك نطاق وظيفتها التقليدية المقتصرة على التعليم فقط. (**مراد محمد حلمي،1973 ص3-26**)

وعليه فان علاقة الجامعة بالمجتمع لا تقتصر على التكوين والتدريب وتنمية القدرات العلمية للطالب، بل تمتد إلى المساهمة في ترقية الثقافة الوطنية، احتواء التراث الفكري والثقافي وبلورته وتطويره وفقا لمقتضيات التنمية الوطنية مما يشكل حصنا للمجتمع ولثقافته و قيمه الأخلاقية الأصيلة.

المبحث الثاني : معوقات مؤسسات التعليم العالي و واقع البحث العلمي و دوره في التنمية الشاملة :

مما لا شك فيه أن حدوث الانخفاض والتراجع في أداء المجتمع في جميع المجالات الحياتية، يعود بالأساس إلى انخفاض التعليم بصورة عامة و منهج السياسة التعليمية ، و التخطيط الجامعي بصورة خاصة ، إضافة إلى محدودية البحث العلمي وانكماشه بسبب العديد من المعوقات .

المطلب الأول :

1-منهج السياسة التعليمية والتخطيط الجامعي :

لم يكن تخطيط التعليم والسياسة التعليمية مؤثرا بالشكل المطلوب و محققا للأهداف المرجوة نتيجة لعدم صواب الرؤية وقصور الإدارة السياسية وتراكم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، من ثم نتج عن هذه السياسة في أغلب الحالات توسع كمي غير مدروس بطريقة لمقابلته بالتوسع النوعي وانخفاض ملموس في المستوى العام للطلبة وذلك بفعل ثلاث عوامل أساسية :

. عدم التناسق و التكامل بين التعليم الثانوي ومرحلة التعليم الجامعي من حيث العدد والتخصصات، وبالتالي تخريج أعداد من تخصصات وفروع لا حاجة لها في سوق العمل .

. عدم تكيف و تناسب المحتوى العلمي و الثقافي في البرامج التعليمية للعديد من التخصصات مع التطورات التكنولوجية الحديثة، وعدم تطابق بعض التخصصات مع القدرات والامكانات المادية للبلد المعني، إضافة إلى الازدواج في بعض الفروع بين الجامعات والمعاهد والمدارس المتخصصة .

. عدم التنسيق بين النشاطات المعرفية الثلاثة التي تقوم بها الجامعة و المرتبطة أساسا بالأستاذ الجامعي والمهام التي يقوم بها، إذ من المفروض التركيز على جانب البحث العلمي بالنسبة للأساتذة ذوي الرتب العالية، وعدم إرهاقهم بشكل مبالغ فيه بالأعمال البيداغوجية مثل التدريس لمستويات التدرج، وما يرتبط بها من أعمال المراقبة و التصحيح للامتحانات لاسيما بالنسبة للتخصصات التي تضم أعداد كبيرة من الطلبة و ما يرتبط بها من أشغال أخرى. (**حسن البدوي،1978، ص407**)

وعليه فان التحديد المستقبلي للاحتياجات البشرية في سوق العمل من خريجي الجامعات وانسجامه مع الخطط و البرامج التنموية للدولة يحتاج إلى بيانات

إحصائية لفترة زمنية معينة بغية دراسة الاتجاهات الحديثة في التوسع الجامعي وتطوير القدرات الاستيعابية لهياكله وتحديد الأولويات في التكوين والتخصصات المطلوبة، لتفادي حدوث الفائض من خريجي الجامعات المؤهلين تأهيلا عاليا

وهذا بالإضافة لإعادة توزيع وضبط المهام البيداغوجية والعلمية للأساتذة، والتركيز على جانب البحث العلمي للأساتذة ذوي الرتب العالية .

2-واقع البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي :

تعمل معظم الجامعات للأعداد والتكوين لعالم الوظيفة وسوق العمل بالدرجة الأولى، مع اهتمام غير جاد بالمعرفة جمعا وتحقيقا و دراسة وإضافة، وهو مالا يحقق العلاقة الضرورية و المطلوبة بين نشاطات التعليم والتكوين وتطوير البحث العلمي، وتنميته وهذا يعود إلى عدة عوامل ترتبط بالوضع الاجتماعي والاقتصادي وتتمثل فيما يلي :

1. حداثة التعليم العالي لدينا مقارنة بجامعات الدول المتقدمة .

2. انشغال الأستاذ الجامعي والباحث بالتدريس وما يتبعه من أعمال إدارية ومكتبية وانشغاله بحكم الواقع المعاش بمتطلبات الحياة الخاصة وضرورياتها المتعددة، وهو ما تسبب في عزوف الكثير منهم الريادة العلمية والفكرية وهجرة البعض منهم إلى الدول الأجنبية .

3. تذبذب الخطة التعليمية و عدم استقرارها لمدة طويلة نسبية مع التغيرات غير المبنية على أسس علمية للقوانين و البرامج إضافة إلى اختزال الوظيفة البيداغوجية في قاعات التدريس و المخابر وبعض الاجتماعات ، دون الاهتمام بالنشاطات الفكرية والثقافية وتطبيق نتائجها في حال إجرائها. (**عبد الله أبو خلخال،1999، ص19**)

المطلب الثاني : أفاق مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي في تحقيق التنمية الشاملة :

أصبح من اللازم تطوير الأداء التربوي و التعليمي والبحثي للجامعة وتفعيل دورها في تنمية المجتمع والذي لا يتحقق إلا من خلال القيام بعديد من التغيرات نذكر منها :

-توفير مراكز التدريب ذات الطابع المهني التخصصي، والموجهة لتلبية احتياجات الأنشطة والصناعات المتخصصة .

- دعم وتفعيل مجال البحث العلمي ماديا وموضوعيا وضرورة مساهمة مؤسسات القطاع العام والخاص في دعم نتائج الأبحاث والتجارب العلمية .

- تطوير خدمات المكتبات الجامعية وتزويدها بأدوات البحث العلمي الحديثة ومواكبة التطورات الحاصلة في الدول المتطورة.

- ضرورة تطوير النظم الإدارية والمالية للجامعات وتجاوز الطرق التقليدية في التدريس في جميع التخصصات وتنظيم ملتقيات دورية حول البرامج و المواضيع المطروحة للبحث العلمي .

- تشجيع الأساتذة الباحثين على انجاز أطروحاتهم الجامعية، من خلال توفير المزايا الإدارية والمالية والأدبية المرتبطة بالبحث العلمي، والاستعانة بالكفاءات المنتمية للدول النامية الموجودة في الدول الغربية للاستفادة من خبرتهم .

- مراجعة المنظومة الجامعية من حيث البرامج الدراسية والتخصصات المفتوحة، بغرض ربطها مع واقع العمل والتشغيل.

- تفعيل الشراكة و التعاون بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية، العمومية والخاصة .

- إنشاء جامعات تترجم في أهدافها ورؤيتها ورسالتها الاتجاه المجتمعي، وربط الجامعية بمجتمعها بفعالية .

- نشر الوعي بين أفراد المجتمع بأهمية الجامعة في تطوير مؤسسات المجتمع والسعي للاستفادة من الجامعة.

- ضرورة إعادة النظر في التخصصات الجامعية الموجودة حاليا و تطويرها، مما يناسب احتياجات سوق العمل .

- مد جسور التعاون مع الغرف التجارية و قطاعات الدولة لتلبية احتياجات سوق العمل .

. خاتمة :

تأسيسا على ما سبق تفصيله فان الدور الذي يجب أن تلعبه مؤسسات التعليم العالي باعتبارها القيمة العليا لذاتية الأمة وعقلها المدبر والمفكر لرسم الأهداف وتوضيح الرؤية لتحقيق التنمية الشاملة ، يحتم عليها تسخير كل طاقاتها و إمكانياتها المتوفرة لتشجيع البحث العلمي، وتوجيهه وفقا لمقتضيات التنمية الوطنية، وتحديد الأولويات حسب الغايات المرجوة، والاهتمام بالأسرة الجامعية لتجاوز مرحلة الجمود، بتوفير التكوين الجامعي الجيد الذي يحقق التوافق بين المخرجات الكمية والنوعية و متطلبات التنمية الشاملة، وإنشاء الحوافز عن طريق تقادي الطرق التقليدية في التدريس والبحث لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة .

. قائمة المراجع :

01. جمال الدين نادية (1983): **التعليم الجامعي المعاصر حديث حول الأهداف و اطلالته على المستقبل**، الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس، دار الثقافة للطباعة و النشر، مصر.

02. حسين البدوي (1978): **دور المعاهد و الجامعات في إعداد و تدريب القوى العاملة**، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل.

03. ساجي شرفي(2008): **دور الجامعات في تطوير و تنمية المجتمع مجلة دور الجامعات**، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، العدد (10)

04. طلبة مصطفى (2006): **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستخدمة**، المجلد الأول الدار العربية للعلوم، ط 1.

05. عبد الله أبو خلخال (1997): **نظرة إلى التعليم العالي في الجزائر جريدة الخبر** ،عدد 2039 سنة 1997، ص19.

06. عمر محي الدين (1975): **التخلف في التنمية**، دار النهضة العربية ، لبنان.

07. القصاص محمد عبد الفتاح (2007): **حين تنفصل التنمية عن العدالة الاجتماعية**، مجلة بدائل العدد (08)، ص 14-15.

08. ليلى بداوي (ب.سنة): **دور البحث العلمي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية**، مداخلة منشورة في كتاب الملتقى الوطني حول أفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات الجزائرية، ص 220 .

09. مراد محمد حلمي (1975): **دور الجامعات في إعداد القوى العامة المؤهلة**، المؤتمر العام الثاني لاتحاد الجامعات العربية الجامعات العربية والمجتمع العربي المعاصر، المنعقد في 14 فيفري 1975 ص . 03-26

10. نادية إبراهيم دور (2013): **الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة**، رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف.